



الحياد في السياسة الخارجية السويدية، دراسة تحليلية في التكيف من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري ١٨١٤ - ٢٠١٨.

(م.م.و. عباس هاشم عزيز^(*))

الملخص:

تعدُّ السويد اليوم من أكثر الدول الأوروبية فاعلة في البيئة الاقليمية والدولية على الرغم من تبنيها الحياد كمبدأ توجيهي في سياستها الخارجية ومنذ أكثر من قرنين من الزمن، ان طول المدة الزمنية للحياد السويدي جعل منه معياراً عالمياً وسياسة خارجية متفق عليها في الداخل السويدي وثقافة سياسية متأصلة في المؤسسات والمجتمع السويدي. وبالرغم من ان النقاش لا زال جارياً حول السياسات الامنية والخارجية السويدية بعد نهاية الحرب الباردة لاسيما التعاون مع الناتو من خلال برنامج الشراكة من اجل السلام والانضمام الى الاتحاد الاوربي وتأثير ذلك على مبدأ الحياد المتبع في السياسة الخارجية. الا ان السويد تصرُّ على انهما ما زالت متمسكة بالحياد ولكن بشكل أكثر تكيفاً يتمثل بالحياد في وقت الحرب وعدم التحالف العسكري وقت السلم.

المقدمة.

يجادل الكثير من الباحثين في طبيعة الحياد السويدي ، ويرون ان السويد تعيش ازمة هوية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة ، مردها ان السياسة الخارجية السويدية كانت ولمدة زمنية طويلة تتبنى الحياد كسياسة في محيطها الاقليمي والدولي. ومع تغير البيئة الاقليمية والدولية بنهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩ بدأت سياستها الخارجية تتكيف مع هذا التغير وبالقدر الذي يبق على الحياد كمبدأ تسيير عليه في علاقاتها الدولية، ملامح هذا التكيف تمثل بالانضمام الرسمي للاتحاد الاوربي عام

(*) فرع النظم السياسية، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

تاريخ قبول النشر : ٢٠١٩/١١/١٠

تاريخ استلام البحث : ٢٠١٩/١٠/٢١



١٩٩٥. أن التخلي عن الحياد التقليدي كمبدأ توجيهي لصالح التضامن اعتبر متوافقاً مع العضوية في الاتحاد الأوروبي والتعاون مع حلف الناتو، لا سيما بعد المصادقة على معاهدة لشبونة ٢٠١٦ من قبل البرلمان السويدي. لذا أصبح الحديث عن بلد "محايد" بالمفهوم التقليدي للحياد قد لا يكون صحيحاً، والأقرب إلى ذلك هو "عدم الانحياز العسكري" لاسيما وأن بيانات السياسة الأمنية والخارجية المقدمة إلى البرلمان السويدي ومنذ نهاية الحرب الباردة ظلت تتحدث عن "عدم التحالف العسكري في وقت السلم والحياد في وقت الحرب" وهو ما يثبت شكل آخر من أشكال الحياد والذي يمكن أن يطلق عليه عدم الانحياز العسكري.

الكلمات الافتتاحية.

الحياد. السياسة الخارجية، السويد، الحياد التقليدي. عدم الانحياز. العسكري.

مشكلة البحث.

تتمحور مشكلة البحث في عدة أسئلة وهي : ما هي أسباب سياسة الحياد السويدية ؟ وكيف استطاعت السويد المحافظة على حيادها في الحربين العالميتين الأولى والثانية ؟ وكيف تغير مفهوم الحياد التقليدي لصالح عدم الانحياز العسكري كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية السويدية بعد نهاية الحرب الباردة؟.

فرضية البحث.

يقوم البحث على فرضية مفادها، أن سياسة الحياد السويدية اتسمت بالمرونة والتكيف مع تغير أوضاع البيئة الدولية الأمنية والاقتصادية المحيطة بالدولة السويدية، وشكلت نهاية الحرب الباردة نقطة فاصلة في تكيف حيادها التقليدي لصالح "عدم الانحياز العسكري".

حدود للبحث:

للبحث حدود موضوعية ومكانية وزمانية، إذ تتمثل الحدود الموضوعية بموضوع الحياد في السياسة الخارجية السويدية، أما حدوده المكانية فهي السويد ومحيطها الإقليمي والدولي وفي حدود زمانية تبدأ من تبني السويد لحياد صريح عام ١٨١٤ حتى عام



٢٠١٨ وما تلاها لم تشهد السياسة الخارجية لحد موضوع الدراسة اي تغير كبير في نهجها الحيادي.

هيكلية البحث.

قسم البحث الى مبحثين، تناول المبحث الاول، تاريخ ومقومات الحياد في السياسة الخارجية السويدية، ومن خلال مطلبين، الاول : بدايات الحياد السويدي والثاني مقومات الحياد السويدي. في حين تناول المبحث الثاني التحول في الحياد السويدي "من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري" مع رؤيا تقييمية وعلى وفق مطلبين، الاول، التحول في سياسة الحياد السويدي ١٩٨٩-١٩٩٩. والثاني، رؤية تقييمية. وخلص البحث الى خاتمة.

المبحث الاول: تاريخ ومقومات الحياد في السياسة الخارجية السويدية.

يمثل عام ١٨١٤ نقطة تحول في التاريخ السويدي، فبعد خمسة وعشرين حربا خاضتها السويد في اقل من ثلاثمائة سنة قررت السويد التخلي عن موقفها العدواني تجاه جيرانها، والتمسك بالحياد. الا ان هذا لا يعني ان عملية تحول السويد من دولة محاربة الى دولة مسالمة سارت بسلاسة، فخلال القرن العشرين عبرت السويد الخط الدقيق الفاصل بين الحياد والتقارب السياسي مع محيطها الاقليمي، هذا الامر يوضح ان سياسة السويد الحيدانية عملية معقدة ومتعددة الابعاد.

المطلب الاول: تاريخ الحياد السويدي.

أن فهم تحول السويد الى الحياد يتطلب العودة الى جذور هذا الحياد والعوامل الدافعة له، والاشكال الذي اتخذته على وفق تغير الاوضاع المحيطة بالدولة السويدية ومنذ عام ١٨١٤.

ويظهر التاريخ الحديث ان السويد اشتركت قبل ذلك في اول تشكيل رسمي للحياد عام ١٧٠٠، عندما انشأت عصبة للحياد المسلح مع كل من روسيا، الدنمارك، والنرويج، لدفع الاعتداءات التي قد تقع من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا المشتبكة في حرب وقتند، ثم انضمت عام ١٨٠٠ الى عصبة الحياد المسلح الثانية التي ضمت نفس الدول



مع بروسيا لتردّ الاعتداءات المتكررة التي كانت تقوم بها إنجلترا وفرنسا المتحاربتين على سفن المحايدين وتجارتهم^١.

ان سياسة الحياد السويدية تشكلت على وفق الاوضاع السياسية التي احاطت بالسويد بعد احتلالات تعرضت لها، وحروب طويلة خاضتها مع جيرانها في بيئتها الشمالية والساحة الاوربية^٢، ناهيك عن تأثير موقعها الجغرافي الذي جعلها قلقة دائما من محيطها المتصارع، كما ان القدرات التي تملكها لم تكن لتؤهلها لتحمل تكاليف الحروب ولا الحفاظ على استقلالها، فهي دولة تعدّ صغيرة من حيث السكان والحجم الجغرافي مقارنة بدول كبرى في محيطها الاوربي. ويمكن اضافة عوامل داخلية ساهمت في تشكيل سياسة الحياد السويدية، تمثلت بنتائج الحروب التي خاضتها السويد في اوربا ومع جيرانها والتي كان اخرها حملتها ضد النرويج عام ١٨١٤^٣. نتائج هذه الحروب دفعها الى تجنب التورط فيها، والتركيز على الداخل. هذا التركيز انعكس بإيجابية في تطور نظامها السياسي وبمرور الزمن من نظام ملكي مطلق الى نظام ملكي بطبيعة برلمانية، فضلا عن بناء اقتصاد تنامي تدريجيا من اقتصاد متطور منذ سبعينات القرن الماضي الى نظام مثالي في القرن الواحد والعشرين، انتج مجتمع عرف بمجتمع الرفاهية. ويبدو أن اغلاق باب الانجرار في سياسات الحروب الساخنة والباردة بين الدول الكبرى، والتفرغ لتطوير البيئة الداخلية، كانت سياسة ناجحة. ولدت انطباع مفاده، ان سياسة الحياد كانت سببا في الرفاهية السويدية، وعدت ثقافة الحياد ثقافة سائدة في المجتمع السويدي.

الطابع الديناميكي لسياسة السويد الخارجية والتي تقوم على الابتعاد عن التحالفات في وقت السلم والحياد في وقت الحرب وجدت تطبيقا في الحربين العالميتين الاولى والثانية. على وفق مدارس فكرية رئيسية هي: الواقعية، الاقتصاد، التحريفية، الثقافة. هذه المدارس يمكن فهمها على وفق سياسة الحياد التي طبقتها السويد خلال تاريخها الحديث خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية.



اولا : الحيداد السويدي في الحرب العالمية الاولى.

تمتعت السويد بسلام تام في الايام الاولى من الحرب العالمية الاولى التي نشبت في ٢٨ تموز ١٩١٤، ولم يكن للحكومة السويدية موقف واضح بشأن الحرب، لأنها كانت تعيش حالة من عدم اليقين من الموقف الالماني من حيادها^٤. لكن الامر تغير بتلقي الحكومة دعما كاملا من البرلمان السويدي بشأن موقف الحيداد، فأعلنت حيادها بشأن الحرب بين النمسا وجر وصربيا، ومن ثم تلا ذلك اعلان جديد فيما يتعلق بالحروب المستمرة التي بدأت ذروتها في ٣ اب ١٩١٤. لقد كانت القراءة السويدية لجزيات الحرب مهمة في تكييف حيادها على وفق مصالحها، فعندما اعلنت المانيا الحرب على فرنسا وروسيا، كانت السويد تعتبر هزيمة روسيا مهمة لمصالحها، وهو الامر الذي دفع السويد الى امالة حيادها لصالح المانيا. ومع ذلك فقد اجبرت السويد في نهاية المطاف الى اعلان مشترك للحيداد مع (النروج والدنمارك)^٥.

وتوضح مجريات الحرب ان الحيداد السويدي لم ينتهك من قبل المتحاربين، ويرجع البعض ذلك الى اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ التي شرعت الحيداد وواجبات الدول فيما يتعلق بالحرب البرية والبحرية على السواء.

كانت للمصالح التجارية للدول المتحاربة والحيادية دورا كبيرا في تحديد شكل العلاقات بينهما، فقد تضمنت الحرب العالمية الاولى بعدا تجاريا واضحا، فعلى الرغم من ان الجانب القانوني قد قنن مواقف الاطراف المتحاربة، الا هذا التقنين لم يكن واضحا بما فيه الكفاية ليحدد البعد التجاري للحرب، لذلك نتج عن عدم الوضوح مشاكل للسويد لاسيما عندما قامت بريطانيا بأغلاق بحر الشمال امام التجارة الالمانية من اجل اضعافها، تبعثها خطوة اخرى بتقييد التجارة للدول اخايدة مع المانيا، وكان ذلك بمثابة ضربة للاقتصاد السويدي. وقد حاجج رئيس الوزراء " هولجمان همرشولد" Hjalmar Hammarskjöld (١٩١٤-١٩١٧) الاجراء البريطاني بدعوى انتهاكه للقانون الدولي الذي ينص على حرية التعامل التجاري للدول اخايدة مع



الاطراف المتحاربة على قدم المساوات. لكن لم تكن هناك استجابة لهذه الدعوى من قبل الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الحليفة لبريطانيا في الحرب^٦.

ازاء اوضاع الحرب اضطرت النرويج الى التكيف مع آثار الحرب البحرية البريطانية فيما يتعلق بالتجارة، وظلت معضلة السويد الحليف المحايد لألمانيا، وتحت ضغط مشاكل الامدادات وخطورتها اضطرت الحكومة السويدية في عام ١٩١٧ الى التوجه نحو الوفاق في التجارة بين المتحاربين^٧.

وضعت دراسة قام بها "ستيفن كوبليك" Steven Koblik تقييما للموقف السياسي للسويد بين عامي ١٩١٧-١٩١٨ تقوم على تفسير مفاده، عدم وجود توافق في الآراء بشأن قضايا السياسة الخارجية داخل مجتمع صنع السياسات في السويد، اذ مع تقدم الحرب تضاءلت حالة الدعم الشعبي لسياسة الحياد، مع ميل الى المانيا حتى عام ١٩١٦، ومع تغير مجرى الحرب انقلب حياد السويد نحو دول المحور، لا سيما بعد انسحاب روسيا من الحرب عام ١٩١٧، وزيادة مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في الحرب^٨.

ثانيا : الحياد السويدي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

انتهت الحرب العالمية الاولى بانتصار القوى العظمى التقليدية، بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة الامريكية الدولة الصاعدة الجديدة، وهزمت المانيا وايطاليا، وكان من نتائجها ايضا استقلال فنلندا ودول البلطيق وبولندا، واستعادت الدنمارك الجزء الناطق بالدنماركية من المانيا " شليسفيغ " Schleswig، وقد وجدت السويد نفسها محاطة بدول صغيرة لا علاقات قوية لها مع الدول العظمى المحيطة بها. في هذه الفترة تحول الحياد الى تقليد حقيقي لأسباب محلية ودولية. ومع ان الاختبار قبل الحرب كان بين الحياد الوطني والتحالف العسكري، صار البديل الان هو في ايجاد مقاربة تقوم على تساؤل فيما اذا كان للسويد لها ثقة في نظام الامن الجماعي لعصبة الامم التي تأسست في ١٩١٩-١٩٢٠. ويبدو ان فكرة الامن الجماعي التي تبنتها العصبة قد مثلت عقبة امام مبدأ الحياد السويدي. ويفسر ذلك الموقف العدائي الذي كان واضحا للقوى



المنتصرة تجاه الحياد كمبدأ عام. والتي وضعت فيه الدول الصغيرة تحت الضغط لإعادة النظر في سياساتها.

ومع كون الحياد يتعارض من حيث المبدأ مع فكرة الامن الجماعي، اضطرت السويد ودول محايدة اخرى التوقف عن استخدام مصطلح الحياد لتصوير انفسهم انهم مع الفكرة الالمانية الجماعية، وظهرت في تلك الفترة تسمية المحايدين السابقون، وهو توصيف استخدم لوصف الدول المحايدة ومن ضمنهم السويد. ويبدو ان مبدا الامن الجماعي بتبنيه حظر قانوني للحرب في ميثاق كيلوغ - بريان^٩ قد جعل من الحياد مبدا غير عملي من الناحية الواقعية.

اتجهت السويد لبناء دفاع شمالي بعد ان غادرت مع الدول الإسكندنافية الاخرى عصبة الامم عندما غزت ايطاليا اثيوبيا عام ١٩٣٦، لكنها فشلت في مسعاها في ظل اوضاع المناخ الدولي المتدهور، ولم يكن امامها سوى الالتزام بالحياد لتجنب تداعيات الاحداث الدولية المتجهة للحرب، وتمكنت في عام ١٩٣٩ من الوصول الى اتفاق على ضرورة الدفاع بقوة عن الحياد مع الاطراف الدولية الفاعلة آنذاك^{١٠}.

ثالثا : الحياد السويدي خلال الحرب العالمية الثانية.

عندما اندلعت الحرب في ١ ايلول عام ١٩٣٩ أعلنت الحكومة السويدية حيادها، واصدرت بالاشتراك مع حكومات الدنمارك والنرويج اعلان اسكندنافي ثان في ٣ ايلول من العام نفسه يؤكد حيادها، ورغم موقفها هذا الا أنها واصلت علاقاتها التجارية مع المتحاربين، لكن غزو المانيا لكل من الدنمارك والنرويج في ٩ نيسان ١٩٤٠ اوقف تجارتها مع الغرب، وبدأت تجارتها تنمو باتجاه المانيا، لذا يشير الباحثين انه لا يوجد بلد غير محتمل أدى دورا حيويا في النظام الاقتصادي للنازيين كالسويد المحايدة^{١١}.

أن قراءة دقيقة للموقف السويدي من اطراف الحرب لاسيما بعد عام ١٩٣٩ توضح ان السياسة السويدية وجدت نفسها في اوضاع متناقضة، فهي من جانب تضامنت مع دول الشمال ضد العدوان الالمانى، ومن جهة اخرى كانت واقعة تحت الضغط الاقتصادي الداخلي الذي لم يجد غير المانيا خيار التنمية تجارتها. لذلك فإن



الحياد كسياسة عملية تعرضت للانحراف خلال الحرب في ثلاثة مناسبات حرجة، الاولى في حرب الشتاء ١٩٣٩-١٩٤٠ وهي الحرب التي شنها السوفييت بقصد احتلال فنلندا، وخلالها قدمت السويد المساعدات الانسانية للمتطوعين الفنلنديين وزودتهم بالأسلحة، علاوة على ذلك اشتركت وحدة جوية سويدية بالقتال الى جانب القوات الفنلندية^{١٢}. والثانية الاحتلال الالماني للدنمارك والنرويج عام ١٩٤٠ اذ اجبرت المانيا السويد على السماح لنقل الجنود المجازين وتزويدها بالذخيرة ومواد حربية عبر ارضها الى النرويج^{١٣}. والثالثة الهجوم الالماني على اتحاد الجمهوريات السوفيتية في عام ١٩٤١، فقد اجبرت المانيا السويد على السماح لنقل قسم من قواتها من النرويج الى فنلندا عبر السويد، وكذلك استخدام السكك الحديدية السويدية لنقل القوات والمعدات العسكرية الالمانية كشرط اساسي في ابعاد السويد عن الحرب^{١٤}. في كل هذه المناسبات الثلاث، حاولت السويد ان تواكب الظرف الضاغط عليها وتنحرف عن الحياد بشكل يلي هدف الحفاظ على الحياد نفسه، وأهم من هذا كله الحفاظ على استقلالها.

تكشف مجريات الحرب العالمية الثانية أن الالمان لم يكن وحدهم الذين يضغطون على الحياد السويدي، بل واجهت السويد ضغوط اخرى على تقديم العون العسكري والتجاري والانساني للحلفاء، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، مع طلب لوقف عبور الالمان عبر الاراضي السويدية، والحد من تجارتها مع المانيا، ومع استمرار هذه الضغوط اضطرت السويد الى الغاء اتفاقياتها مع الالمان منها اتفاقية العبور في تموز ١٩٤٠ والاتفاقية التجارية في تموز ١٩٤٣، واتفاقية تجارة الحديد الخام في نيسان ١٩٤٤ بعد أن طلبت بريطانيا والولايات المتحدة من السويد تخفيض صادراتها من الحديد الى المانيا، وفي وقت لاحق طلبت القوى الغربية من السويد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا، الا ان هذا الطلب تم رفضه، وفي ايلول ١٩٤٤ قررت الحكومة السويدية حظر جميع الشحن الاجنبي من المياه الاقليمية السويدية، وهو ما انهى جميع انواع التجارة مع المانيا عمليا^{١٥}.



ويبدو ان انحراف الحياد السويدي في هذه الحرب كان يشكل مصلحة لكلا الطرفين المتحاربين، فبريطانيا استخدمت على الدوام المجال الجوي السويدي عند مهاجمتها المانيا، وقامت الولايات المتحدة الامريكية في ١٩٤٤-١٩٤٥ بنقل رجال الشرطة النرويجيين من السويد الى شمال النرويج تحت ذريعة تدريب الشرطة النرويجية. كما ان المانيا فضلت سويد خارج اطار العمليات العسكرية للاستفادة منها في الحصول على خام الحديد الضروري في صناعة اسلحتها^{١٦}.

المطلب الثاني: مقومات الحياد السويدي

للحياد عدد من المقومات أدت دورا في تبنيه كمبدأ في السياسة الخارجية السويدية، وادت دورا اخر في استمراره وبالتالي نجاحه، حتى عدا نموذجا لشكل الحياد المرن الذي يتكيف على وفق اوضاع البيئتين الداخلية والخارجية. ويمكن اجمال هذه المقومات بالاتي:

اولا : الموقع الجيوسياسي للسويد.

يعد الموقع الجيوسياسي للسويد من اهم اعمدة حيادها، اذ تقع السويد في النصف الشرقي لشبه الجزيرة الاسكندنافية في شمال أوروبا، وتتوسط عبر بحر البلطيق من بولندا وألمانيا والاتحاد السوفيتي. هذا الموقع جعلها تراقب بدقة الصراع القاري الذي اجتاحت سهل شمال أوروبا منذ الحروب النابليونية وحتى حربها الأخيرة مع النرويج عام ١٨١٤، وقبلها كانت السويد رسمياً مشاركاً متحمساً في الصراع الأوروبي. وعلى الرغم من أن حدودها قد تقلبت كثيراً منذ العصور الوسطى^{١٧}، إلا أن السويد لا تزال مقيدة باوضاعها الجغرافية. ان قراءة جغرافية السويد توضح انها دولة حاولت ان تستفيع من مزايا موقعها الجغرافي اقتصاديا في منطقة كانت عاجة بالصراعات والحروب، لذا قدمت نفسها في شمال اوربا وغربها كدولة محايدة اكثر موثوقية في التجارة الاوربية والعالمية، وقراءة ارقام النقل البحري السويدي للمدة ١٧٨٦-١٧٨٧ تشير الى وجود ما بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ سفينة سويدية تعمل في التجارة والشحن بسعة تبلغ ١٦٠ الف طن^{١٨}، اذ ان ميزة الاستفادة من التجارة العالمية البحرية كانت احد دوافع تبني سياسة الحياد، لاسيما بعد ان فقدت السويد وضع الدولة العظمى بعد ١٧٧٢ وبدأت



بالتكيف البطيء مع وضعها الجديد في السياسة الدولية^{١٩}. ويبقى عامل التوازن بين القوى العظمى عاملاً مهماً في الحفاظ على الحياد السويدي ومنذ تبنيه كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية، فصراع ألمانيا وحلفائها من جهة وبريطانيا وروسيا القيصرية من جهة أخرى وحلفائهم رسخ عقيدة الحياد في السياسة الخارجية السويدية، لا سيما بعد أن حققت هذه السياسة مكاسب للدولة السويدية على الصعيد الأمني والاقتصادي، ومن جانب آخر وفرت للدول المتصارعة منطقة آمنة وموثوقة للتعامل معها، ولدول الشمال الأوروبي منطقة توازن مرغوب فيها^{٢٠}.

تشترك السويد في روابط اقتصادية قوية مع الاقتصاديات الغربية. وعن طريق هذه الروابط حققت السويد الكثير من التطور الاقتصادي، لذا فإن أهمية القنوات الاقتصادية الغربية لهذا الازدهار تعدّه ضرورياً. ومع استمرار السويد بمظهر الدولة المحايدة اشتركت السويد مع دول الشمال الأخرى في ميلها إلى الظهور الواضح في القضايا والساحات العالمية على أمل تعزيز التغيير الدولي في كل من قضايا الشمال والجنوب، وفي المفاوضات بين الشرق والغرب. التعريف الكلاسيكي لعقيدة السياسة الخارجية السويدية هو التحرر من التحالفات في السلام والتي تقود إلى الحياد في الحرب.

ثانياً: الهوية الثقافية للحياد.

من خلال السياق التاريخي للمجتمعات يمكن فهم الكيفية التي تتوطد بها تقاليد سياسية معينة في الهوية الثقافية لأي مجتمع، والتي غالباً ما تكون نتاجاً للقواعد، المعايير، والنمط المقبول للسلوك، وهي تمثل استجابات مجتمعية مختلفة، وبمرور الزمن تصبح جزءاً لتكامل الهوية الوطنية، بمعنى آخر، تتحول إلى مؤسسة مجتمعية تفصح عن هوية معينة يتميز بها مجتمع عن آخر^{٢١}.

تتوضح أهمية الحياد في المجتمع السويدي كونها أوجدت روابط تاريخية وايدولوجية مع الحياد كسياسة متبعة، لذا فإن معظم السويديين يدركون "أنها السياسة الوحيدة التي يمكن تصورها" وهي جزء من التعريف بهويتهم الوطنية^{٢٢}. ويبدو أن الهوية



الحيادية للسويد تنامت بالتدرج مع اعتماد السويد الحياد كمبدأ في التعامل الخارجي ومنذ عام ١٧١٢ بعد خسارتها لفنلندا لصالح روسيا، واتجاهه الترسخ السلام الداخلي وتعزيز استقرارها، ان الهوية الوطنية الحيادية للسويد خلقتها سياسة خارجية اتسمت بالسلمية خلال قرنين من الزمن حتى اطلق عليها أسم "البلد احمي"^{٢٣}.

في السويد يمكن الاستشهاد بالأسباب الثقافية والايديولوجية " في العمل من اجل السلام ". ويرز ذلك من خلال وضع الحياد السويدي أو ما يسمى بـ "النموذج الثالث"، بمعنى وسيط محايد، والذي اتخذ طابع مؤسسي بين المجتمع السويدي والدولي، لذا يرى يوهان الياسون **Johan Eliasson** ان التحديد الدائم للحيادية ترك انطباعات لا تمحى على الهوية السويدية^{٢٤}.

ثالثا : الهوية الامنية للحياد.

اعتمدت السويد ومنذ تبنيها الحياد كمبدأ في سياستها الخارجية على دفاع وطني يقوم على مبدأ الردع لأي هجوم محتمل وجعله مكلفا للغاية مقابل المكاسب المحتملة له. ومن اجل جعل عملية الردع فعالة بدأت السويد بأنشاء مجلس الشمال "EFTA" للدفاع، ويبدو ان سياسة الردع المسلح المرن مع عوامل اخرى قد اثر في ابعاد السويد عن الحرب العالمية الاولى، وقد جرى نقاش واسع داخل السويد للانضمام الى عصبة الامم ولاحقا منظمة الامم المتحدة، وانتهى النقاش الى ان المنظمة الدولية المعنية بتبنيها نظام الامن الجماعي لا تتعارض مع الحياد^{٢٥}، بل انها تشكل دعامة اضافية لمبدأ الردع المعتمد من قبل السويد. وانها ستجعلها ناشطة في ارساء تقاليد سويدية في العمل من اجل السلام.

ومن اجل الابقاء على مبدأ الحياد في سياستها الخارجية رفضت السويد الدعوات للانضمام الى المناقشات حول الانضمام لحلف الناتو ومعاهدة بروكسل بالرغم من انضمام النرويج والدنمارك الى الناتو ١٩٤٩ كأعضاء مؤسسين، اذ اعلن وزير الخارجية السويدي بأن " شعبنا لا يمكن ان يقتنع بأن انهم يتطلب الان التحلي عن الحياد باعتباره سياسة غير فعالة وعفا عليها الزمن"^{٢٦}.



تقوم سياسة الامن السويدية على اربعة متغيرات يستعرضها "بوهوجمارك" Bo Hugemark هي^{٢٧}:

١- التركيز على منطقة الشمال بما لا يسمح لأية قوة بالسيطرة التامة ضمن الاقليم الشمالي، وإيجاد ما يسمى بـ "توازن الشمال"

٢- العمل دائما على تغيير شركاء التحالف وعلى وفق مناسبات محددة بما يمنع ظهور قوة مهيمنة تهدد التوازن.

٣- استغلال التناقض بين القوى العظمى في إيجاد الفرص وإبراز أهمية الحفاظ على مصالح السويد، والتي غالبا ما تكون منسجمة مع "توازن منخفض المستوى". نموذج هذه السياسة تتمثل بخطة "الاند" عام ١٩٢١، وهي خطة أريد منها تحقيق دفاع اسكندنافي أكثر ثباتا متوافقة مع نهج عدم الانحياز في علاقات السويد الخارجية^{٢٨}.

٤- الحفاظ على قوة دفاعية قوية نسبيا بإمكانها ان تنكف مع التهديدات واي تطورات غير مرغوبة على الصعيد الخارجي. ان محاولة تكييف السياسة الامنية السويدية مع بيئتها الخارجية ادى في النهاية الى تخلي السويد عن السعي للحصول على الاسلحة النووية.

يضاف الى ذلك عاملا آخر يتمثل بالاستخدام الامثل لمفهوم الردع والدفاع والذي ادى دورا في تعزيز مبدأ الحياد، اذ عزز السويديون من دفاعاتهم وبشكل مستمر خلال الحرب، الامر الذي شكل رادعا للدول المتحاربة في انتهاك حياد السويد، ادراكا منها بأن المكاسب التي يمكن ان تحصل عليها هي من سويد محتملة اقل بكثير من سويد محايدة. لقد شكلت تجربة الحربين العالميتين اجماعا في السياسة السويدية والحياة الفكرية بالحاجة الى حياد وطني مسلح ومستقل في اوضاع غياب الامن الجماعي العالمي^{٢٩}.

رابعا : الطابع المؤسسي للحياد السويدي.

اضفاء الطابع المؤسسي على الحياد السويدي تدعمه عوامل عديدة منها^{٣٠}:



- ١- المدة الزمنية الطويلة للحياد السويدي منذ عام ١٨١٤ وللزمن الحاضر جعل استمراره الخط الثابت في السياسة الخارجية السويدية.
 - ٢- الدعم الشعبي لسياسة الهوية الحيادية للسياسة الخارجية السويدية، وهذا الدعم الشعبي تمثل بمواقف الاحزاب السياسية السويدية، والتي غالبا ما ترى ان الحياد وان اختلفت في اشكاله هو الثابت الذي يجب ان يبقى كمبدأ في السياسة الخارجية، مع حرية اكبر في تكيفه على وفق الاوضاع السياسية والاقتصادية للبيئة الدولية.
 - ٣- حالة الاجماع لدى المؤسسة السياسية تجاه مبدأ الحياد، مع الابقاء على حالة النقاش مفتوحا حول ايجابيات الحياد في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وما دخول السويد في عضوية الاتحاد الاوربي عام ١٩٩٥ وقبلها في برامج الشراكة من اجل السلام مع الناتو ١٩٩٤، الا تكيف لمؤسسة الحياد الرسمية مع التغيرات التي اصابته البيئة الدولية، ومحاولة الحصول على فوائد سياسية واقتصادية اكبر دون المس بمبدأ الحياد الذي تحول الى عدم الانحياز العسكري.
- وعليه فإن الحياد بأشكاله المتحولة كان ولا زال في صميم الهوية السويدية، وسار اعتقاد راسخ لدى السويديين ان حيادهم هو الذي ابقى السويد خارج الحروب، مما مكن لاحقا من اصفاء الطابع المؤسسي على " النموذج السويدي" وعلى اساس المعايير الديمقراطية الاجتماعية للتوافق الاجتماعي، وغالبا ما يستعمل مصطلح " **folkhem** " للدلالة على توافر "المتزل، الراحة، اللفة، والامن" الامر الذي جلب اعتقاد اخر يتمشى بأن النموذج الحيادي يعزز نظام الرفاهية الذي تميز بوجود احساس بالتفوق والاستثنائية مقابل اوربا القارية^{٣١}.
- أن اجراء معاينة لسياسة الحياد التي انتهجتها السويد في الحربين العالميتين تبين تطور واختلاف في المنهجية المتبعة في كل حرب، فبينما كان حياد السويد في الحرب العالمية الاولى قانونيا الى حد ما، كان حيادها في الحرب العالمية الثانية سياسيا واكثر مرونة في التعامل مع القوى العظمى، عن طريق استخدام الحياد بشكل مرن، وعوّلت على السلوك غير الرسمي في زيادة ساحة المناورة للحياد، وتطلب ذلك توقيع اتفاقيات تجارية ثنائية مع المتحاربين، وبناء نظام اقتصادي متعاون من شركات خاصة، فضلا عن



الاستفادة من المنظمات المجتمعية. لقد خلقت هذه المناورة مساحة لحكومات مدعومة بأجماع برلماني، اعطتها الحرية في التحرك الخارجي، وفعلاً عملت الحكومات السويدية المتعاقبة بشكل لافت في استخدام الحياد في مناسبات واهملت في مناسبات أخرى^{٣٢}.

أن معاناة دقيقة لسياسة الحياد السويدي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية توضح مبدأ الحياد المتسم بطابع الحياد المسلح المرن والمتكيف مع البيئة الداخلية والمدعوم بمؤسسات رسمية وشعبية. لذا يكون مفيداً متابعة صور الحياد السويدي وتطوره خلال فترتين، الأولى ما بعد الحرب العالمية الثانية، والثانية اثناء الحرب الباردة.

١- الحياد السويدي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية: انضمت السويد الى الامم المتحدة عام ١٩٤٦ وكانت ناشطة في مجالات الوساطة وقضايا حفظ السلام، مقابل ذلك حاولت السويد ايجاد منظومة دفاعية اسكندنافية الا انها لم تفلح، ودخلت في مفاوضات مع حلف الناتو الا المواقف المتباينة بينها وبين متطلبات وشروط الحلف ادى الى انتهاء المفاوضات عام ١٩٤٩ دون الانضمام، واخيراً اختارت السويد الاستمرار في سياسة الحياد التقليدية، والابتعاد عن التحالفات العسكرية في السلم والحيادية في الحرب^{٣٣}.

٢- الحياد السويدي والحرب الباردة: اظهرت ارشفة الحياد السويدي شكوك بشأن حيادها خلال الحرب الباردة، وظهر نقاش حول وجود تباين كبير بين تصريحات السياسيين الرسمية فيما يخص موقف الحياد السويدي وبين ما كان يتم بالفعل من التخطيط الدفاعي والانتماء الأيديولوجي والعاطفي لغالبية السكان، وكمية الترابط بينهما، ووصلت حدة النقاش حول حياد السويد في تلك الحقبة الى درجة اتهام السويد بتبني معايير مزدوجة في التعامل مع المعسكرين، ووجه اتهام لها بالتضليل في اخفاء علاقاتها القوية مع اعضاء حلف الناتو التي وصلت الى حد التخطيط للحصول على مساعدات عسكرية في حالة وقوع هجوم من الشرق، هذه الكشف جعل البعض ينظر للسويد على انها العضو السابع عشر في حلف الناتو^{٣٤}. هذه النقاشات دفعت الحكومة الى اجراء تحقيق في هذه المزاعم ورفعت اللجنة المكلفة بمراجعة سياسة الحياد خلال الحرب الباردة تقريرها الرسمي الى البرلمان في ١٩٩٤



وبينت انه لم تحدث خروقات للحياد طيلة الفترة الممتدة ١٩٤٩-١٩٦٩. لكن اشار الى ان الحكومة السويدية عملت على تهيئة بعض الاستعدادات لجعل التعاون ممكن في حالة الحرب، وعلى هذا الاساس تم تمديد مدارج القواعد الجوية في الجزء الشرقي من السويد، وبينت انه ينبغي النظر الى هذه الاجراءات في سياق حالات الطوارئ لاستقبال العائدين من الشرق اضطراراً، مع استعدادات اخرى تدخل في " خلق حرية العمل بشكل اساسي" تسمح لاستقبال المساعدات السريعة غير المباشرة من الولايات المتحدة.^{٣٥}

ان التحول في سياسة الحياد السويدي اثناء الحرب الباردة تم طرحها من زاوية اخرى تبرز بين ثلاثة دوائر مكملية لبعضها هي : الحياد والتعاون الاسكندنافي والالتزام بالأمن الجماعي للأمم المتحدة، مرتكزات هذه الدوائر تدور حول السعي للتعاون مع الاتحاد الاوربي، وبناء الثقة في مؤتمر الامن والتعاون الاوربي، وصورة الشراكة الصامتة بين الولايات المتحدة الامريكية والسويد.^{٣٦}

ويؤشر البعض الى انه رغم سياستها الحيادية فإن السويد كانت اقتصاديا وسياسيا دولة غربية، وتماشيا مع هذه الحالة امتثلت السويد للحظر المفروض على تصدير السلع الاستراتيجية الى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٦٠، وبررت السويد مشاركتها في هذا الحظر بعده مسألة اقتصادية بحتة.^{٣٧}

ان عملية التغيير في سياسة الحياد السويدية بدأت منذ نيسان ١٩٦٣ بما عرف بـ "السياسة النشطة للحياد" وهو تغير على مستوى الخطاب السياسي، وتعبيرا عن الآراء في الصراعات الدائرة في أنحاء العالم، في محاولة لإيجاد تأثير في حلها.^{٣٨} وهي سياسة هدفت من جانب اخر إيجاد اصلاحات على حياد السويد التقليدي، وتعزيز الامن السويدي بوسائل ايدولوجية في المقام الاول، رافقه انتقالا تدريجيا في عقيدة السياسة الخارجية الرسمية، من استراتيجية التكيف الى استراتيجية التغير.^{٣٩} وتماشيا مع هذه السياسة اتخذت الحكومة السويدية قرارا مهما في عام ١٩٦٨ تمثل بالتخلي عن الاسلحة النووية، وكانت حجتها في ذلك التي لم يتم الكشف عنها في العلن، هي امكانية الحصول على مساعدة الولايات المتحدة عند الحاجة.^{٤٠} ومن اجل دعم حيادها



قررت السويد عام ١٩٧٢ عدم التقدم بطلب الحصول على عضوية المجموعة الاقتصادية الاوربية، لحشيتها من فقدان مصداقية حيادها^{٤١}.

ويبدو ان سياسة السويد بالابتعاد عن التحالفات قد مثلت مصلحة استراتيجية للقوى العظمى، فخلال سنوات الحرب الباردة تطلب وجود دول غير منحازة يمكن ان تكون بمثابة وسيط، لتقوم بمبادرات مستقلة ورئاسة المناقشات متعددة الاطراف، فكانت السويد مع عدد قليل من الدول تؤدي هذه الوظيفة^{٤٢}. علاوة على ذلك فإن الدول العظمى كانت لهم مصلحة في ابقاء الخطاب السويدي التوفيقي كما هو، وهو الامر الذي اعطى للسويد مكانة على الساحة الدولية، بعبارة اخرى، في ايام الحرب الباردة ن كان الحياد " شيئاً يجب ان يكون "^{٤٣}.

المبحث الثاني: التكيف في الحياد السويدي "من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري" معروياً تقيمية

في الادبيات السياسية غالباً ما يشار الى ان حياد السويد كان ديناميكياً ومتطور مع تطور البيئة الدولية الخيطة بها، فكان التحول على وفق اوضاع سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، كان اهمها تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، لذا كانت عملية تكيف مبدأ الحياد السويدي منسجمة مع هذه المتغيرات الدولية. لذا فإن عملية التكيف للحياد السويدي سار على فرضية التحول من الحياد التقليدي الى عدم الانحياز العسكري.

المطلب الاول: التكيف في سياسة الحياد السويدي ١٩٨٩-١٩٩٩.

خلقت نهاية الحرب الباردة رؤى جديدة تطلبت مراجعات للسياسة الخارجية السويدية، فالهاجس الامني الذي كان اساس انتهاج سياسة الحياد من قبل السويد قد تبدلت صورته، وتنوعت طبيعة التهديدات. رافق ذلك ظهور تهديدات جديدة لم تكن ظاهرة قبل ذلك. سيناريوهات الامن في الحرب الباردة كانت تركز على الجانب العسكري اكثر من المدني، والحروب والصراعات بدأت تحدث داخل البلدان وليس بينها، فضلاً عن ظهور قضايا عابرة للحدود الوطنية مثل التلوث البيئي والجريمة المنظمة



والارهاب، احتلت القضايا الاخيرة الاولوية في جدول الاعمال السياسي للدول الاوربية، هذه الصور الجديدة للتهديدات حوَّلت الحيداد الى قضية للنقاش بين الاعلاميين والسياسيين والاكاديميون السويديين، وظهر رأي مفاده ان السويد يجب ان تتخلى عن الحيداد وتأخذ مكانها المناسب في اوربا الغربية، كما ان نهاية الحرب الباردة قد هزت دور السويد الخاص في العالم، وهو دور كان مطلوب في تلك الفترة^{٤٤}، اذ لم تعد هناك حاجة الى وسيط لبناء جسر بين الدول المتصارعة، ووجدت السويد نفسها ذات امكانية قليلة في التأثير على البلدان الاخرى، فهي ليست عضوا في تلك المنظمات التي تعمل بنشاط على تشكيل اوربا الجديدة بدلا من الامم المتحدة ومؤتمر الامن والتعاون في اوربا، واضحى الاتحاد الاوربي وحلف شمال الاطلسي الجهات الاكثر فاعلية والاقوى^{٤٥}.

اولا : الحيداد السويدي والاتحاد الاوربي.

تقدمت السويد تحت حكومة كارلسون في عام ١٩٩١ بطلب الحصول على عضوية الاتحاد الاوربي، وعدّ هذا إشارة الى التغيير في الموقف السويدي في فهمه للحيداد، اذا سبق ان اعتبرت السويد ان الانضمام للاتحاد الاوربي امرا لا يتوافق مع الحيداد. ان حيثيات هذه الخطوة لها ما يبررها من الجانب السويدي، اذ ترى السويد ان العالم لم يعد كما في سنوات الحرب الباردة، فالصراع بين الشرق والغرب قد تلاشى ولم تعد هناك ضرورة لعملية للاستمرار بحالة الابتعاد عن المشاركة في الاتحاد. سبب اخر مهد الطريق لعضوية المفوضية الاوربية يعود الى الانخفاض النسبي في الانفاق على الدفاع العسكري^{٤٦}، بعد ان بدت القوى العظمى في اوربا تتحول الى دول محدودة القدرات العسكرية بالمقارنة مع فترات سابقة، وبدت اكثر القوى في الشمال ومنها السويد دول صغيرة بحاجة الى الاخرين في قضايا عديدة لاسيما مسائل الدفاع. لذا اعلنت الحكومة السويدية في ايلول عام ١٩٩١، ان الوقت قد حان لإعادة تقييم سياسة الحيداد، اذ لاحظ رئيس الوزراء كارل بيلت **Carl Bildt** (١٩٩١-١٩٩٤) " أن مصطلح " سياسة الحيداد لم يعد ممكن التطبيق ككل على مستوى



السياسات الخارجية والامنية التي نود اتباعها في الاطار الاوربي. نحن سنتبع سياسة ذات هوية اوروبية واضحة " ^{٤٧}.

ويبدو ان هناك ثلاثة احداث اوجبت تغييرات رئيسية في هذه المدة كان لها انعكاساتها علي سياسة الحياد السويدية وهي ^{٤٨}:

اولا: تغيير في مفهوم الحياد لصالح عدم الانحياز.

ابتداء من عام ١٩٩٢ جرى توضيق مفهوم الحياد لصالح سياسة عدم الانحياز العسكري في وقت السلم من اجل الحفاظ على امكانية البقاء محايدا في حالة الحرب، وهو ما عبر عنه كارل بيلت بقوله " ما زال جوهر سياسة الأمن لدينا هو عدم المشاركة في التحالفات العسكرية، مع الالتزام بالحفاظ على قدرة دفاعية مستقلة كافية لتمكيننا من البقاء محايدين في حالة نشوب حرب في محيطنا المباشر. لا يتم الدفاع عن السويد من قبل أي طرف آخر، فقط السويد هي التي تتولى الدفاع عن نفسها" ^{٤٩}. وقد مثل هذه الحديث تغيرا رسميا اتاح فرصة جديدة في الانفتاح على اوربا.

وفي اطار المؤسسة السياسية والدبلوماسية، قدم السفير "سفير كر اوستروم" Sverker Åström تحليلا في تقرير لجنة الحكومة اشارة فيه أن اساس التعاون في الاتحاد الاوربي هو الشعور بالحاجة الى التماسك، وهذه الحاجة تستند الى القيم المشتركة، وهذا يعني في نهاية المطاف اذا واجه عضوا في الاتحاد الاوربي أزمة، بسبب تهديد خارجي او سبب اخر مثل كارثة بيئية او أزمة داخلية صعبة، فعلى الآخرين الانخراط بشكل ما للمساعدة في حل الأزمة.

ثانيا: اظهار مكانة أعلى في التعاون الدولي المنظم. وهو ما ظهر واضحا في المشاركة السويدية في مختلف المبادرات الامنية تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو.

ثالثا: الانفتاح على الجانب الامني داخل الاتحاد الاوربي.

ان المنطلق الاساسي في هذه السياسة هو احداث موائمة في الفصل بين الابعاد الامنية داخل الاتحاد الاوربي ومسائل الدفاع الاقليمي ^{٥٠}. وعلى وفق هذه السياسة



شاركت السويد في العديد من المناسبات منها : قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قوة الحماية في البوسنة في عام ١٩٩٣ ؛ شراكة الناتو من اجل السلام في عام ١٩٩٤ ؛ وضع المراقب في اتحاد غرب أوروبا (WEU) في عام ١٩٩٥ ؛ المشاركة في الناتو بقيادة التنفيذ (IFOR) في عام ١٩٩٥ ، وحل محله قوة تثبيت الاستقرار (SFOR) لدراسة اتفاق السلام في البوسنة عام ١٩٩٧ ؛ مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية (EAPC) ومجموعة أوروبا الغربية للأسلحة (WEAG) في عام ١٩٩٧ ، والتي تهدف إلى خلق مشترك البحوث الدفاعية والسوق الأوروبية المشتركة للمواد الدفاعية^{٥١}.

لقد برر السويديون انضمامهم الى الاتحاد الاوربي في ١ كانون الثاني ١٩٩٥ بأنه لا يعني التخلي عن سياسة الحياد بل تعديل مفهومه، ويجاجون بمعاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩ بما تتماشى مع نية السويد في الاحتفاظ بموقف الحياد، فالمعاهدة تصرح ان مسائل الدفاع العسكري تقتصر على عمليات حفظ السلام والمساعدات الانسانية على وفق ما اصطلح عليه " بالامتناع البناء " ^{٥٢}. فقرارات الاتحاد تأخذ بالأجماع وهو ما يعني ان اي عضو لديه فرصة أن يمتنع عن التصويت وعدم المشاركة في تنفيذ القرار، وبالتالي عدم المساهمة ماليا، في النهاية فأن معاهدة أمستردام تتوافق مع التزامات الحياد السويدي ^{٥٣}. وفي عمليات الناتو ضد يوغسلافيا كانت استجابة السويد في الاخذ بـ "طريق ثالث" بين عدم الانحياز وبين الولاء للتحالف الاطلسي، اذ رفض رئيس الوزراء السويدي رجوان بيرسون Göran Persson (١٩٩٦-٢٠٠٧) طلبا من الناتو في المساهمة في قوات عسكرية لمساعدة اللاجئين من كوسوفو طالما كانت العمليات تفتقر الى شرعية من الامم المتحدة، او منظمة الامن والتعاون الاوربي^{٥٤}. ويعد ازمة كوسوفو والتفويض الالامي للعمليات من اجل السلام اتخذت السياسة الخارجية السويدية منحى اخر اقل تصلبا تجاه التدخل في القضايا الدولية^{٥٥}.



المطلب الثاني: تقييم حالة التكيف في الحياد السويدي

نشأ الحياد كمفهوم لضرورات السياسة الامنية في نفس الوقت الذي نشأ فيه مفهوم سيادة الدولة. فالسيادة كانت تعني سلطة الدولة في كل الامور التي تقع ضمن الحدود الوطنية المعترف بها دوليا، وكذلك سلطتها في استخدام قواها خارج هذه الحدود اذا تطلب الامر. وهذا يعني أن للدولة سلطة في شن الحرب كلما بدا لها ذلك مناسباً. الدول الاضعف عسكرياً رأت بالحياد وسيلة للحفاظ على سيادتها في بيئة دولية تقوم على نظام توازن القوى المهدد لسيادة الدول الصغيرة بالضم او الاحتلال، لذلك نظرت هذه الدول الى الحياد باعتباره اساساً قانونياً واداة تحمى من استخدام القوة داخل المجتمع الدولي^{٥٦}. والسويد واحدة من تلك البلدان صغيرة الحجم ومحدودة القدرات، لذلك اختارت الحياد كوسيلة للبقاء خارج الحروب، وخلال القرن العشرين ظلت سياسة الحياد في صميم السياسة الخارجية السويدية، وتعاملت السويد مع تطورات احداث العالم بوضع " الدولة المحايدة " وقد نجحت السويد في البقاء بعيداً عن الحروب. لذا يمكن القول ان سياسة الحياد وعدم الانحياز لاحقاً قد خدمت غرضها الاستراتيجي خلال الحربين العالميتين والحرب الباردة. لكن ما لم يكن للحياد ان يقدمه للسويد هو المنافع في مرحلة السلام التي بدأت في ١٩٨٩-١٩٩١، وايضا كيفية مواجهة التحدي الجديد المتمثل بالتكامل الاوربي^{٥٧}. علاوة على ذلك كانت لسياسة الحياد مكانة قوية في السياسة السويدية لوجود مبررات قوية تتعلق بالأمن القومي والسلام الدولي والداخلي وقضايا الرفاه والاخلاق. وبمرور الزمن اصبحت سياسة الحياد مؤسسية، وكانت الدعوة الى تغيير هذه السياسة محفوفاً بالمخاطر لاسيما بالنسبة للسياسيين الذين كانوا ينوون المشاركة في قيادة البلاد^{٥٨}. ووفقاً للمبورغ Malmberg فإن النقاش السياسي الذي دار بعد الحرب الباردة اثبت أن الحياد لم يكن فقط ضرورة امنية بل ايضا اخذ شكل الهوية الوطنية، ونتج عنه تصور علاقة متلازمة بينه والرفاهية السويدية^{٥٩}. فتحول السويد من حالة محيطية فقيرة الى بلد ذا اقتصاد ومجتمع نموذجي



مزدهر ارتبط بقوة الحياد، وهكذا لم ينظر للحياد فقد كوسيلة للحفاظ على السويد خارج الحرب، ولكن كأداة لحماية نظام الرعاية السويدي في المستقبل.^{٦٠}

يضاف الى كل ذلك ان المحللين يتفقون على اهمية " الوسيط الخاص، والسلام " كدور مروج للدول الصغيرة المحايدة، كالدور الذي تلعبه الدول الصغيرة المحايدة في التعاون الدولي عندما يتعلق الامر بالاحترام وقواعد السلوك الاخلاقية.^{٦١}

وعليه يمكن القول ان ادوار الوسيط والداعم للسلام مع الارتباط العاطفي للمجتمع السويدي بسياسة الحياد يقدمان هوية للامة السويدية. ويذهب ستيفن كوبليك في دراسة اجريت عام ١٩٧٢، ان سياسة الحياد الخارجية السويدية تم تشكيلها من خلال المتغيرات الخارجية والداخلية، فالعوامل الخارجية تشير الى المشهد الدولي، والعوامل المحلية تشير الى طبيعة الحاجات الداخلية.^{٦٢} ويجادل كوبليك في بعض الجوانب من الحياد السويدي على الاقل في فترة الحرب الباردة ويضع وجهة نظر من الخارج حول فقدان الشفافية للحياد السويدي ويضع تساؤل مهم : هل هذا البلد محايد حقاً، او هو حليف سري للكتلة الغربية ؟. بيد ان مثل هذا النقاش كما يشير اليه "غوستافسون" Gustavsson في دراسته حول سياسات التغير في السياسة الخارجية السويدية لم يكن مرغوباً فيه حكومياً بسبب كونه قد يقوض مصداقية السياسة ويعرض الامن القومي للخطر.^{٦٣} لذا فإن انعدام الشفافية والاختلاف بين المواقف الرسمية وغير الرسمية اثناء الحرب الباردة خلق عدم وضوح في سياسة الحياد السويدية. ويعلق مالمبورغ بالقول انه " لا يمكن التوفيق بسهولة بين تمسك السويد بالقيم الغربية وسياسة خارجية محايدة".^{٦٤}

أن وضع تقييم افضل لسياسة الحياد السويدي يمكن ان يكون من خلال متابعة الخطوات التي انتهجتها في صياغة مبدأ الحياد على وفق التطورات السياسية الدولية، ومن خلال البيانات الرسمية للجنة الشؤون الخارجية الحكومية (SGPFA)، ومن خلال مرحلتين :



المرحلة الاولى: اعادة صياغة سياسة الامن السويدي في بيانات الحكومة بشأن السياسة الخارجية ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

اعتمدت دراسة قدمتها اف. فوليا F. Fulya في عام ٢٠٠٧ بعنوان الحياد السويدي والتخلي عنه بالاعتماد على بيانات السياسة الحكومية في الشؤون الخارجية (SGPFA) للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٥ في عقد مقارنة بين السياسات الامنية من الناحية النظرية وبين مستويات التطبيق الفعلي، ان هذا التحليل من شأنه ان يقدم لنا صورة اوضح للسياسة الامنية السويدية المتبعة فعلا في هذه الفترة^{٦٥}.

في عام ٢٠٠٠ اكدت SGPFA على "عدم مشاركة السويد في التحالفات العسكرية، بهدف جعل بلدنا محايدا في حالة الحرب في محيطنا، وان الحياد لا يزال دون تغيير. وهو يعمل على تعزيز الأمن في منطقتنا، وبالتالي تعزيز أمننا" ويظهر ان هذه الصياغة، فيها التزام بالأمن الأوروبي الذي تم التعبير عنه في الجملة التالية: "أمن أوروبا غير قابل للتجزئة"^{٦٦}.

في عام ٢٠٠١ اكد SGPFA على الابعاد الشمالية والاوربية والعالمية في الامن السويدي، اذا تم تعريق السياسة الامنية على انها لاعب رئيسي في ساحة السياسة الخارجية^{٦٧}. الاختلاف في هذه البيان عن سابقه انه يعطي اشارة الى احتمال تغيير في السياسة الامنية التقليدية، اذ يبين البيان (في رأينا لقد حان الوقت لمراجعة هذه الصيغة. لذلك قمنا بدعوة جميع الأحزاب السياسية في البرلمان (Riksdag) للمناقشات حول هذا الموضوع. هدفنا هو خلق اتفاق واسع، واسع النقاش، من أجل التوصل إلى وصف أفضل لتوجيه سياستنا الأمنية. لا نعتزم التخلي عن سياسة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية. إن سياسة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية هي مصدر قوة للسويد وتحظى بدعم قوي من الشعب السويدي. إنها تتيح لنا حرية العمل. فهي تساعد في تقليل مخاطر الصراعات والتوتر في منطقتنا. إنها تجعلنا قادرين على أن نكون استباقيين في عمل نزع السلاح النووي. كل هذه العوامل تشكل الأساس لاختيار سياستنا الأمنية".^{٦٨} من خلال هذا التغير يمكن الاستنتاج أن مفهوم الامن ارتبط على مستويين، مستوى الاتحاد الاوربي ومستوى التعاون عبر الاطلسي، ويظهر الدور القوي



للولايات المتحدة في اوربا، وهو ما نتج عنه بُعد آخر في تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية واوربا^{٦٩}. ان بيان SGPFA ٢٠٠١ يوضح حساسية الية التوازن المهش بين المستويين، فمن الواضح ان العضوية في الاتحاد الاوربي يمكن تصورها " دولة ما بعد الحداثة " من قبل بعض الباحثين، وهو تصور يثير في خيال السويديين احتمالات جديدة للسياسة الامنية، ويبدو ان هذا التوازن المهش كان سمة من سمات الفترة الانتقالية.

كان للهجمات الارهابية التي وقعت في ١١ ايلول ٢٠٠١ تداعيات على السويد والاتحاد الاوربي اذ وضعت SGPFA التهديدات الارهابية في سلم اولوياتها، وعقبت على هذه الهجمات بالقول " لقد أوضحت أعمال الإرهاب المروعة في ١١ سبتمبر مدى ضعف المجتمع المفتوح، وكشفت التهديدات التي نتعرض لها جميعا. وغني عن القول أن السويد والاتحاد الأوروبي يجب أن يقومان بدور نشط وقوي في مكافحة الإرهاب الدولي"^{٧٠}. ان معاينة بيانات SGPFA تظهر انه بالرغم من الاثر الذي احدثه ١١ سبتمبر في السياسة الخارجية للسويد وسياسات الدول الغربية، الا انها لم تحدث تغييرا في كلاسيكية السياسة الامنية السويدية.

وعلى وفق بيان SGPFA عام ٢٠٠٢ اشارت الى " أن اتباع السويد سياسة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية، يجعل من الممكن أن تبقى بلدنا محايدًا في حالة نشوب صراعات في منطقتنا"^{٧١}. ومع هذا السياق لم يتغير تركيز السويد على الأمن في المنطقة المجاورة، وهذا يذكرنا تلقائيًا بالموقف السويدي الداعم تجاه الاتحاد الأوروبي، مع رؤية توسيع ودعم دور الأمم المتحدة.

ومنذ عام ٢٠٠٣ عملت السويد على توحيد السياسات الامنية، ووضعت موائمة بين الحياد والامن السويدي، اذ اشارت SGPFA الى أن "السويد لا تشارك في التحالفات العسكرية. هذه هي السياسة التي خدمتنا بشكل جيد في مختلف مراحل التاريخ لما يقرب من مائتي سنة. إنها تتيح لنا حرية العمل. ولديها شعبية واسعة وعلى مستوى الاحزاب ايضا. بمعنى دعم سياسي واسع"^{٧٢}.



رافق هذا الصياغة الجديدة للسياسة الأمنية لـ SGPFAs في عام ٢٠٠٣ التزام متكرر لتعزيز الامن لأوروبا موحدة، وأشار إلى الاتحاد الأوروبي بعدّه أحد الجهات الأمنية الفاعلة بجانب الناتو وروسيا. مع التأكيد على التعاون الأوروبي الأطلسي، ومعالجة المشاكل الأمنية في جميع أنحاء العالم، وتم تقديم مفهوم الأمان الموسع كمفهوم جديد يتماشى مع الاوضاع السياسية الجديدة وهو ما اشار اليه بالقول "يقال تقليدياً أن أمن الدول مضمون بالوسائل العسكرية، بما في ذلك القتال ضد الإرهاب. لكن هذه رؤية ضيقة للغاية. في عالم اليوم، يجب أن يبنى الأمن على مستوى العالم، ويشمل الحرية والأمن للجميع^{٧٣}. سيصبح هذا المفهوم الموسع للأمن موضوعاً متكرراً في SGPFAs لعام ٢٠٠٤، اذا تمت صياغة السياسة الامنية بطريقة مشابهة للسياسة الامنية لعام ٢٠٠٣، من خلال الاشارة الى ان "السويد لا تشارك في التحالفات العسكرية. هذه سياسة خدمتنا وما زالت نخدمنا. في الوقت نفسه، نريد أن نشارك بنشاط في تعزيز سياسات الأمن والدفاع الأوروبيين ولا يوجد أي تناقض هنا"^{٧٤}.

البيان أعلاه قدم مرة أخرى الصياغة الرسمية لحقيقة تعزيز السويد سياستها الأمنية بطريقة تخفف من سياسة الحياد للقيام بدور في صياغة سياسة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وزيادة مساهمته في الأمن العالمي^{٧٥}.

فيما يتعلق بالحرب على العراق، وقفت السويد ضد استخدام القوة ودعمت الامم المتحدة لإيجاد حل اخر غير الحرب، ومع ذلك فالعلاقات مع الولايات المتحدة كانت تسير بقوة أكبر في تلك المدة، بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر من بعض القضايا لا سيما قضية الحرب على العراق. لكن السويد كانت ترى أن المشاركة النشطة للولايات المتحدة أمر ضروري لمواجهة جميع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، التي لا يمكن التعامل معها الا بجهود مشتركة. وكانت الرؤية السويدية تقوم على أن "الولايات المتحدة تحتاج إلى العالم والعالم يحتاج إلى الولايات المتحدة. العلاقة مع الولايات المتحدة - "الرابط عبر الأطلسي" - أمر حاسم بالنسبة لأمن وتنمية أوروبا. حتى لو كنا لدينا اختلافات في الرأي، فنحن نشارك في القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان"^{٧٦}.



يمكن القول ان التطور الذي حدث في السياسة الخارجية السويدية جعل الحياد ينتقل بدرجة بطيئة من حالة الحياد الكلاسيكي الى حالة اكثر انفتاحا وصولا الى حالة عدم الانحياز، وظلت سكة الحياد طيلة المدة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٣ تسير الى محطة النطاق الجغرافي للسويد ومحيطها الاوربي، كما ان وصف الحياد بـ "عدم المشاركة في التحالفات العسكرية " بمعنى ان بيانات SGPFA ركزت على تحسين الاوضاع الامنية في اوربا، وايضا مواجهة التغيرات الامنية في العالم، على اعتبار أن سياسة الحياد وضعت اساسا لتأمين حياد السويد في حالة وجود صراعات في المناطق المجاورة، وجرى التأكيد دائما على النطاق الاقليمي للحياد السويدي في SGPFAs، فضلا عن التوجه نحو الاتحاد الاوربي وتوسيعه من اجل تحقيق السلام في عموم القارة الاوربية. هذا التوجه يركز على فهم اكثر نضجا للمشاكل غير التقليدية التي بدأت تظهر وتحتاج الى انواع جديدة من الحلول. ويبدو أن السياسة الخارجية السويدية بدأت تتأثر بكل ما يحدث في العالم وحتى لو كانت تلك الاحداث بعيدة عن النطاق الجغرافي لأوربا، فالزلازل الذي ضرب اسيا في عام ٢٠٠٤ والذي خلف عدد كبير من الضحايا^{٧٧}، كان قد ولد ردود فعل انعكست على SGPFA لعام ٢٠٠٥، اذ لم تعد الية عدم الانحياز العسكري متوافقة كما كانت في السابق، لذا جاءت الرؤية هذه المرة اكثر تركيز على "تحسين قدرة السويد في حالات الطوارئ" والاستفادة من عضوية الاتحاد الاوربي في مجابهة قضايا الكوارث، والتدهور البيئي والفقر والارهاب والجريمة المنظمة والدول الفاشلة والصراعات الاقليمية والحرب وأسلحة الدمار الشامل. وعدها تهديدات مشتركة، وهذا يعني توسيع في مفهوم الامن في السياسة الخارجية السويدية لنتقل من نطاقها الجغرافي الاقليمي الى النطاق العالمي، من خلال هذا المنظور الجديد للأمن تم التأكيد على دور الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة والامم المتحدة في شؤون الامن العالمي، ومحاربة التهديدات العالمية الجديدة التي بدت واضحة الان. كل هذا استلزم مراجعة للسياسة الامنية السويدية للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. لكن هذه المراجعة لا تعني تغيير على مستوى الاهداف في الشؤون الخارجية بل فقط على مستوى الأدوات، فالسويد لم تتخذ خطوات الانخراط في التحالفات العسكرية وانما كانت



اجراءات للتكيف مع البيئة الدولية المتغيرة والمضطربة الى حد ما، وهذا ما يمكن قراءته على مستوى الاندماج في النظام الامني الاوربي الذي يتم تجديد صياغته من قبل الدول الاعضاء، وعالمية علاقات القوة، والتكيف مع التهديدات والمخاطر الخارجية المتغيرة. لذا فإن مراجعة السياسة الامنية السويدية كانت عملية للتكيف مع الاوضاع الدولية^{٧٨}.

المرحلة الثانية: اعادة صياغة سياسة الامن السويدي في بيانات الحكومة بشأن السياسة الخارجية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٨.

في بيــــــــــــــــان السياسة الحكومية لرئيس وزراء السويد "غوران بيرسون" "Göran Persson" المقدم الى البرلمان ٢٠٠٥ ركز على سياسة السويد الخارجية التي لا زالت ملتزمة بسياسة الحياد، اذ اشار الى ان " سياسة السويد المتمثلة عدم المشاركة في التحالفات العسكرية تحظى بدعم شعبي واسع " ^{٧٩}. بالمقابل لم يغفل الاشارة الى اصلاح السياسة الامنية عن طريق اصلاح الدفاع بحيث تكون للسويد قوة حديثة قادرة على الاستجابة السريعة للمساهمة في الجهود المبذولة لضمان السلام والامن. في هذه المرحلة وسعت السويد من مشاركتها في جهود تعزيز السلام في افغانستان، ومهمة ادارة الازمات في اقليم " اتشيه " في اندونيسيا في عام ٢٠٠٥. فضلا عن اهتماماتها المستمرة في قضايا برامج مكافحة الارهاب، ونزع السلاح، وقضايا دعم الديمقراطية والمساواة وحقوق الانسان^{٨٠}.

وزادت السياسة الخارجية للحكومة السويدية من مجالات التعاون مع الامم المتحدة والمشاركة في نشاطاتها الانسانية. ورأت في الاتحاد الاوربي اهم منتدى للتعاون في القارة الاوربية^{٨١}.

في عام ٢٠٠٧ ظلت الرؤية الامنية والخارجية السويدية متماشية منطلق الحياد بشكله الجديد، اذا اكد بيان SGPFA على نفس الالتزام السابق في عدم الانخراط في التحالفات العسكرية " السويد ليست جزء من أي تحالف عسكري. ويستند أمن بلدنا في المستقبل على المجتمع والتعاون مع البلدان الأخرى " ^{٨٢}. مع تأكيده ايضا على اهمية



الانخراط في التحالف السياسي ضمن الاتحاد الاوربي الذي ترى فيه السويد انه يساعد في بناء ترتيب جديد للسلام في اوربا والعالم^{٨٣}.

الشيء الجدير بالملاحظة ان بيان SGPFA لعام ٢٠٠٩ اختلف في بعض الشيء صياغته عن الاعوام السابقة، فبينما كانت بيانات الخارجية السويدية السابقة تؤكد دائما على لابتعاد عن الاحلاف العسكرية، جاء بيان عام ٢٠٠٩ الذي قدمه وزير الخارجية "كارل بيلدت" الى البرلمان السويدي خاليا من هذه العبارة وأكتفى بالإشارة ان السويد تتمسك بخطها فيما يتعلق بالسياسة الأمنية. وتضمن عبارة أن التعاون الوثيق مع حلف الناتو ضروري في معالجة الأزمات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للسويد. وبسبب حساسية العلاقة مع حلف شمال الأطلسي "الناتو" فان بيان "كارل بيلدت" لم يشر الى موقف محدد لمساهمة السويد في قوات الناتو للتدخل السريع^{٨٤}.

وفي عام ٢٠١٠ اكدت الحكومة السويدية على مواضيع تتعلق بأهمية التعاون على المستوى الامني والاقتصادي مع اوربا والعالم. وهكذا اصبحت العالمية هي جزء من السياسة الامنية الخارجية للسويد، فهي تؤكد انها في "قلب التعاون الأوروبي"^{٨٥}. فضلا عن التعاون مع الامم المتحدة لاسيما في قضايا السلام، " اذ تعد السويد "الأمم المتحدة القوية حجر الزاوية" في السياسة الخارجية السويدية. السويد تعمل من أجل أمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة في وضع أفضل لمواجهة التحديات العالمية في المستقبل"^{٨٦}. وصار الانخراط في القضايا السياسية لاسيما مواضيع تدعيم الالتزامات الدولية وقرارات مجلس الامن قضية مهمة في السياسة الخارجية السويدية، وظلت المشاركة في عمليات حفظ السلام احد ركائز السياسة الخارجية السويدية وداعمة لها. واكدت في سياستها الامنية انها لا تزال محافظة على عدم الاشتراك في التحالفات العسكرية، بالمقابل اكدت التزام السويد في الدفاع ليس فقط عن السويد بل عن شركائها في الاتحاد الأوروبي، هذا التطور في السياسة الامنية السويدية قد يعني ان السويد قد تتخلى عن سياستها الحيادية في مرحلة معينة " من الواضح أن بلادنا لن تبقى سلبية اذا ما تم ضرب دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي أو بلد في الشمال عن طريق الكارثة أو الهجوم. على نفس المنوال، نتوقع هذه البلدان لاتخاذ إجراءات مماثلة تجاه السويد "^{٨٧}. مقابل ذلك



استمرت السويد في مسعاها في تبني سياسة دفاع متاح ومرن، لكن بطريقة تكاملية مع الشمال" من خلال مشاركتنا في مجموعة قوات الشمال، من قوات الرد السريع في الاتحاد الأوروبي، السويد تتحمل المسؤولية عن السلام والأمن داخل وخارج منطقتنا. السويد ستقود مجموعة قوات الشمال في عام ٢٠١١. لدينا طموح تولي القيادة في عام ٢٠١٤" ^{٨٨}.

في بيانه المقدم الى البرلمان في ١٩ شباط ٢٠١٤ أكد وزير الخارجية السويدي "كارل بيلت" Carl Bildt على ان " السويد مستعدة للمساهمة في القدرات العسكرية في عمليات دعم السلام التي تقودها الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي أو الناتو. " ^{٨٩}. هذا يعني ان السويد اخذت تنظر الى الامن نظرة عالمية، وبالتالي فان الحيات عندهم اخذ شكلا اخر يتمثل بصياغات امنية تعطي للأبعاد الانسانية دورا في تحقيق السلام عن طريق التعاون وليس عن طريق القوة العسكرية.

وفي ١٤ شباط ٢٠١٨ أكدت وزيرة الشؤون الخارجية "مارجوت فالستروم" Margot Wallström أن "الهدف الأساسي لسياسة السويد الخارجية هو حماية أمن بلدنا وأمننا كمجتمع. ونحن نفعل ذلك بالشراكة مع الآخرين، من خلال سياسة خارجية نشطة تعمل فيها الدبلوماسية، الحوار والتعاون هما أهم أدواتنا. " ^{٩٠}. وأشارت الى موضوع " الحيات النشط " الذي يعني الالتزام بالابتعاد عن التحالفات العسكرية مقابل التعاون النشط مع المؤسسات السياسية في اوروبا والعالم" لا تزال السياسة الأمنية السويدية ثابتة. عدم مشاركتنا في التحالفات العسكرية يخدمنا بشكل جيد ويساهم في الاستقرار والأمن في شمال أوروبا. ويتطلب تعاون نشط، إلى جانب تعزيز التعاون الدفاعي، لا سيما مع فنلندا، و يجب أن تكون قدرات الدفاع الوطني ذات مصداقية. " ^{٩١}. وتماشيا مع النهج السويدي الجديد للأمن والذي ينحو منحى التضامن الامني اشارت Margot Wallström الى التضامن الاوربي في مجال الامن، وان السويد لن تكون سلبية في حالة تعرض دولة عضو في الاتحاد الاوربي او دول الشمال الى كارثة او هجوم، فألما ستشارك في دفع ذلك، كما توقعت ان يفعل الاخرين الشي ذاته لو تعرضت السويد لمثل ذلك ^{٩٢}.



من كل ما تقدم يتضح ان الحياد كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية السويدية ومنذ عام ١٨١٤ وحتى الوقت الحاضر سار على وفق منهجية واضحة كان لوضع البيئة الداخلية والاقليمية والدولية دورا فاعلا في تكيفه وتغيير شكله من حياد تقليدي الى حياد بشكل عدم الانحياز العسكري، وهو الشكل الذي لا زالت تتمسك به السياسة الخارجية في علاقاتها الدولية .

الخاتمة.

ان الحياد كمبدأ توجيهي في السياسة الخارجية ظل ثابتا لم تتخلى عنه السويد في علاقاتها الدولية، وان اختلفت في طرح اشكاله على وفق الاوضاع البيئة الاقليمية والدولية التي كانت ضاغطة عليها وباتجاهات متعددة. لقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالاتي :

١- ان الحياد في السياسة الخارجية السويدية كان مبدأ اساسيا في السياسة الخارجية السويدية، اتخذته على وفق وعي تام بطبيعة الاوضاع الاقليمية الضاغطة والمعطلة لبناء دولة الاستقرار والازدهار التي قررت السويد تحقيقها في مرحلة مبكرة من تاريخها الحديث.

٢- مثلت الحربين العالميتين الاولى والثانية نجاحا للحياد السويدي، وهو نجاح تحقق من خلال المناورات التي اتبعتها السويد تجاه الاطراف المتحاربة، مع الافادة القصوى من حيادها في التجارة مع جميع الاطراف.

٣- استمرار حالة الحياد لمدة زمنية طويلة وفر مقومات نجاح اضافية عززت من مبدأ الحياد، منها خلق هوية وطنية للحياد، وتجذر الحياد في مؤسسات الدولة، وثقة في ردع التهديدات، وهوية امنية، فضلا عن اعتراف دولي بالحياد.

٤- تكييف الحياد السويدي على وفق تغير البيئة الداخلية والدولية اوجد نموذجا ناجحا للحياد اطلق عليه بالطريق الثالث، وهو نموذج يجمع بين عدم الانحياز العسكري وبين اداء ادوار انسانية، وارساء سلام عالمي عن طريق القيام بمهام الوساطة والمشاركة النشطة في قوات حفظ السلام ومشاريع السلام الامة.



ان الحياد السويدي المتكيف مع البيئة الدولية بصورته الحالية "عدم الانحياز العسكري" يعد نموذجا للحياد يمكن الاخذ به من قبل دول تعيش اوضاع مقاربية، وتسعى الى الابتعاد عن اتون الحروب والصراعات الاقليمية والدولية، وتتوق لتحقيق الاستقرار والازدهار.

Neutrality in Swedish foreign policy , an analytical study of adaption from traditional neutrality to military non-alignment 1814-2018

Abstract

Sweden is today one of the most active European countries in the regional and international environment despite the adoption of neutrality as a guiding principle in its foreign policy. For more than two centuries, the length of time for Swedish neutrality has made it a global standard, an agreed foreign policy at home and a political culture rooted in institutions and society. Swedish. Although discussions are still underway on Swedish security and foreign policies after the end of the Cold War, especially cooperation with NATO through the Partnership for Peaceprogram, EU accession and its impact on the principle of neutrality in foreign policy. Sweden, however, insists that it still maintains neutrality, but more adequately, in times of war neutrality and peacetime military alliance.

المواشم ومصادر

^١ - هيثم موسى حسن، القانون الدولي، الحياد الدولي، الموسوعة العربية، دمشق، المجلد الثالث، ص ٣٥٦.
^٢ نالت السويد استقلالها في عام ١٥٢٣ بعد تخلصها من سيطرة الدنمارك، بعدها توسع نفوذها في اوربا، لكن خسارتها الجرب ضد روسيا القيصرية حجم تمددها نحو الغرب، وتمكنت من السيطرة على النرويج عام

١٨١٤

وشكلت معها اتحاد استمر حتى عام ١٩٠٥ ينظر:

Neil Kent, A concise History of Sweden, London ,1989, PP.13-22 .

^٣ - Knutsen , Jan Normann, Aspects of the Union between Sweden and Norway (1814-1905, Madrid University, Folia Scandania. Vol. 4, 1997, 226.

^٤ - Wahlbäck, Krister, The Roots of Swedish Neutrality, University of California The Swedish Institute, 1986, P23.

^٥ - Ibid, p23

^٥ - Knut Ola Naastad Strøm, Between the devil and the deep blue sea, Trade negotiations between the Western Allies and the Scandinavian neutrals 1914-1919,



Department of Economy and Society, School of Business, Economics and Law, University of Gothenburg, 2019, 156.

⁷-Malmberg, Mikael, *Neutrality and State Building in Sweden*, The Swedish Institute of Stockholm, 2001, p.113.

⁸- Steene, Mikale S., "Role Model or Power Pawn? The Changing Image of Swedish Foreign Policy, 1929–1987", in Sundelius, Bengt (ed.), *The Committed Neutral, Sweden's Foreign policy*, Westview Press, 1989, p.182.

⁹-ميثاق كيلوغ - بريان [هو ميثاق وقع عليه من قبل ١٥ دولة في باريس في ١٩٢٨ ودخل حيز التطبيق في ٢٤ تموز ١٩٢٩. ينص في مادته الأولى على استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية. صادقت ٥٧ دولة لاحقاً على الميثاق. في ٦ أبريل ١٩٢٧ كان وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان قد اقترح، خلال خطاب يخلد الذكرى العاشرة لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، على نظيره الأمريكي فرانك بيلينجز كيلوج ميثاقاً يضع الحرب خارج القانون. ينظر:

-Malmberg, Mikael, op.cit, p.128.

¹⁰-Jussi Kurunmarki and Johan Strang, *Rhetorics of Nordic Democracy*, Finnish Literature Society, Helsinki, 2010, p.284

¹¹- Ibid, p.137.

¹²-Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger, "Sweden—continuity and change", in Ojanen & Lindahl, Rutger, *Non-alignment and European Security Policy, Ambiguity at Work*, Ulkopoliittinen instituutti & Institut für Europäische Politik, 2000, p.160.

¹³-Malmberg, Mikael, op.cit, p.140.

¹⁴-Ibid, p.141.

¹⁵-Wahlbäck, Krister, op.cit, p.66.

¹⁶-Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger, op.cit, p.161

¹⁷- The Geopolitics of Sweden: A Baltic Power Reborn ,at : <https://soo.gd/4Sxy> .

¹⁸- Müller, Consuls, Corsairs, and Commerce, p. 142, table 5.5. See also Johansen, *Shipping and Trade*, pp. 36-37. The Russian-Sweden war 1788-90 caused a serious decline in registered capacity.

¹⁹- Leos Müller, *Sweden Neutrality and shipping in the second half of the Eighteenth century*, EHS Annual Conference 2006, Reading, Session: IID: New Perspectives on the Early Modern Baltic World, Department of History, Uppsala University, 2006, p.5.

²⁰-Bo Hugemark, *Fyra perspektiv på svensk neutralitet*, *Fyra perspektiv på svensk neutralitet*, Svensk Tidskrifts, 1985, pp.463-464.

²¹-Thomas Hoerber and Sarah Lieberman, *A Europe Space policy, Past consolidation, present challenges and future perspectives*, published by Routledge, 2019, p.10.

²²- Johan Eliasson, *Traditions, Identity and Security: the Legacy of Neutrality in Finnish and Swedish Security Policies in Light of European Integration*, Maxwell school of Citizenship and Public Affairs Syracuse University, 2003, p.4.

²³- Malmberg, Mikael, op.cit, p1

²⁴- willhelm Sundman, *Sweden in the United nation Security council* , Uppsala University Department of Government , 2017 , p23

²⁵-PerCramér. *Neutralitet och Europeisk Integration* Göteborgs universitet, 1998, p.80.

²⁶- Ibid, p.80.

²⁷- Bo Hugemark, op.cit, pp.463-464.



- ²⁸ - Pirjo Kleemola-Juntunen The, Aland Strait, university of Lapland, 2014, p, 35.
- ²⁹ - Malmborg, Mikael, op.cit, p. 143.
- ³⁰ - Henrik Karlsson, Den Svenska Neutralitetsdebatten, 1988-1992, Lunds Universitet, Statsvetenskapliga Institutionen, 2006, pp 14-16
- ³¹ - Wahlbäck, Krister, op.cit, p. 143.
- ³² - Ibid, 144.
- ³³ - Steene, Mikale S., po.cit, p, 172.
- ³⁴ - Malmborg, Mikael, op.cit, 148
- ³⁵ - Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger, op.cit, p, 165.
- ³⁶ - Malmborg, Mikael, op.cit, p, 157.
- ³⁷ - Ibid, p, 152.
- ³⁸ - Ibid, p, 161.
- ³⁹ - Ibid, p, 162.
- ⁴⁰ - Ibid, p, 158.
- ⁴¹ - Steene, Mikale S., po.cit, p, 178.
- ⁴² - Gustavsson, Jacob, The Politics of Foreign policy change explaining the Swedish Reorientation on EC membership, Lund University press, 1998, p, 77.
- ⁴³ - Ibid, p, 85.
- ⁴⁴ - Malmborg, Mikael, op.cit, p, 172.
- ⁴⁵ - Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger, op.cit
- ⁴⁶ - Gustavsson, Jacob, op.cit, p, 82.
- ⁴⁷ - Herolf, Gunilla & Lindahl, Rutger, op.cit, p, 177.
- ⁴⁸ - Tapani Vahtoranta & Tuomas Forsberg, Post-Neutral or Pre-Allied ? Finnish and Swedish Policies on the EU and NATO as Security Organizations, The Finnish Institute of International affairs, Working Papers 29, 2000, P. 4.
- ⁴⁹ - Ibid, p, 178.
- ⁵⁰ - Malmborg, Mikael, op.cit, p 172.
- ⁵¹ - Ibid, 173.
- ⁵² - Ibid, p, 184.
- ⁵³ - Goetschel, Laurent, "Neutrality, a Really Dead Concept?", Cooperation and Conflict, vol. 34: 2, June 1999, Sage Publications, p, 125
- ⁵⁴ - Malmborg, Mikael, op.cit, p, 182.
- ⁵⁵ - Hallenberg, Jan, "Swedish Foreign and Security Policy", in Miles, Lee, Sweden and the European Union Evaluated, Continuum, 2000, p, 28.
- ⁵⁶ - Goetschel, Laurent, op.cit, p, 119.
- ⁵⁷ - Hult, Bo, "Comments on the Swedish positions", in Ojanen, Hanna (ed.), Neutrality and non-alignment in Europe today, FIIA [The Finnish Institute of International Affairs] Report 6/2003, p, 46.
- ⁵⁸ - Goetschel, Laurent, op.cit, p, 87.
- ⁵⁹ - Malmborg, Mikael, op.cit, p, 171.
- ⁶⁰ - Ibid, 146.
- ⁶¹ - Steene, Mikale S., po.cit, p, 176.
- ⁶² - Ibid, p, 182.
- ⁶³ - Gustavsson, Jacob, op.cit, p, 74.
- ⁶⁴ - Malmborg, Mikael, op.cit, p, 170.
- ⁶⁵ - F. Fulya, Swedish neutrality and its Abandonment, Istanbul Ticaret Sosyal university Bilimler .2007, p, 20
- ⁶⁶ - Statement of Government Policy on Foreign Affairs (SGPFA) 2000, p, 3.
- ⁶⁷ - Ibid, p, 1.
- ⁶⁸ - Ibid, p, 6.



⁶⁹ - Ibid .p,8.

⁷⁰ - Statement of Government Policy on Foreign Affairs (SGPFA) 2001.p,7.

⁷¹ -Statement of Government Policy on Foreign Affairs (SGPFA)2002.p,10.

^{٧٢} - الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة مع حزب الوسط والديمقراطيين المسيحيين والحزب المعتدل، يعني أنه

Statement of Government Policy on Foreign Affairs(SGPFA)2003.p,16
 يتمتع بدعم سياسي واسع. ينظر:

⁷³ - Statement of Government Policy on Foreign Affairs(SGPFA)2003.p,2-15.

⁷⁴ - Statement of Government Policy on Foreign Affairs(SGPFA)2004.p,11.

⁷⁵ -Ibid,p,10.

⁷⁶ - Ibid,p,5.

^{٧٧} - زلزال المحيط الهندي ٢٠٠٤ قدر بـ "٩" درجات على مقياس ريختر. وقع في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤ مما تسبب في توليد موجة تسونامي التي راح ضحيتها ما يقارب ٣٠٠,٠٠٠ من البشر. وتكبدت اندونيسيا أعلى نسبة من الخسائر في الممتلكات والضحايا، وتعد موجة المد هذه من أكبر الكوارث الطبيعية في التاريخ الحديث. ينظر:

Tsunami Generation from the 2004 M=9.1 Sumatra-Andaman Earthquake. At: <http://soo.gd/SSZU> . 02/04/2019. 10:40.

⁷⁸ - F.Fulya,op,cit,p,200.

⁷⁹ -Statement of Government Policy presented by the Prime Minister, Mr. Göran Persson, to the Swedish Riksdag on Tuesday, 13 September 2005,p 13-14

⁸⁰ -Regeringskanslit, December 2006,p 5. At: <https://soo.gd/krEf> 18 / ٢٠١٩ / ٢ 20:٢٣

⁸¹ - Ibid.13-14

⁸² -Statement of Government Policy in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs, Wednesday 14 February 2007 ,p,1.

⁸³ - Ibid,p,3.

^{٨٤} - تقرير السياسة الخارجية يتوقع تحديات كبيرة في فترة رئاسة السويد للاتحاد الأوروبي، ١ راديو السويد، ٨

شباط ٢٠٠٩. متاح : <http://soo.gd/TFvi> ١٠:٠٠

⁸⁵ - Statement of Government Policy,5 October 2010,p,25

⁸⁶ - Ibid,p,25.

⁸⁷ - Ibid,p,26.

⁸⁸ - Ibid,p,27.

⁸⁹ -Carl Bildt Minister for Foreign AffairsStatement of Government Policy, in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs, Wednesday, 19 February 2014,p,7.

⁹⁰ -Margot Wallström Minister for Foreign Affairs,Statement of Government Policy, in the Parliamentary Debate on Foreign Affairs, Wednesday 14 February 2018,

⁹¹ - Ibid,p,4.

⁹² - Ibid,p,4.

